

له منه الرحمن الرحيم وبه نستعين

اجرة القسام

تعديل القسام

اجرة كاتب القاضي

قسم وعلما

القاضي ضد الورد

علاقتها بالحاضر

للقاضي جازع الضلع

القسم مكون من اربعة

وجبادلة

اجرة القسمة على عدد الروس عند ابي حنيفة وقالا على الانصاف كما في شرع  
الجمع من القسمة واختلف العلماء في تقديره والذي علمه القوي ربع  
كجاء الغنيمة من الاحبار في تقبل شهادة القاسم اذا انكر بعضه او استيفاء  
نصيبه خلافا للمحمد بن ابي ابي بن علي من القسمة اجرة كاتيب القاضي وقسامه ان راى  
القاضي ان يجعل على اخصومه فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سبعة  
فلا باس به في حقه انما يخاف الله ورسوله في احدى الكثرة او يبي  
احدها في نصيبه يستقبلون القسمة فمن وقع بناه ومن قسم غيره وقع بناه ولا  
يرجع ان على القاسم تقيمه الكتاب وكثرتها برهان عليه بالاجرة كما في قوله الغني  
من القسمة اذا اراد القاضي كتابة السجلات والمحاضر بنفسه وان ياخذ على ذلك  
اجرا فله ذلك وانما ياخذ بغيره ما يجوز اخذه لغيره قلت ولم يرد في اجرة  
الصك ما كان مقداره معين سوى ما روي في اجرة من اجرة العتية ويستبيح  
ان يتخذ كاتبا على ما عيضا صاكا ولا يتخذ كاتبا عبدا او ميا او محدودا  
ولا فاسقا من الة يتخذ شهادة كجاء ابي القاسم من ادب القاضي  
الكاتب ياخذ اجرة الكتاب على قدر العمل ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجرة  
المثل الذي ياخذ الناس لمثل ذلك العمل كجاء ادب القاضي من كتابنا في اجرة  
القسم يكون اربعة او يكون مبادلة بمعنى الا واز في التثنيات كالمكيل والموزون  
اظهر حتى كان لكل واحد ان ياخذ نصيب بغيره صاحب مع غيبة ومع  
البدلية اظهر فيها تفاوت كالميزان والعقار وكلها ليس بمنزلة حتى يكون  
لا حد لها اخذ نصيب مع غيبة الا اخر اخبارها كما في شرح المختار من القسمة  
قسم فظليا ادعوا الرشد وعقار الادعوا شراة او ملكه بطلان او ادعوا الرشد  
عن من يدله حتى يبرهنوا على مائة وعدد ورثته لا خلاف في الورد وفي هذا

ما روي من الورد في حادثة من المار والورد ان يكون في القسمة او في العبد فقال ان حثت او في العبد فقال ان حثت ان  
ما قسم على ان التقيد تارة ببيت صرح وتارة ببيت ولا ولا والدلالة نوعان اوله القسمة  
ودلالة الخاتمة قد لا تلتزم في اللفظ خصوصا اذا حلف لا يدخل فلان من تقيد بحال ولو حلف في طاعة والدلالة  
الحالين كما في الكتاب وفي المحصل اصله ان يخالف بين اعم الغفل فحلف بيمين القسمة وهو الغافل  
والورد قد كان الغفلان في في العادة بيمين الشرط او الشرط وهو في قوله لا يدخل  
الشرط لا يحقق الا بعد وضد الشرط وفيه ثمة كل الشرط وهو في قوله ان حثت في قوله لا يدخل  
فان لم يكن على ان حثت فلم يحلف في قوله العود باعتبار العادة وكذا لو قال ان حثت في قوله لا يدخل  
فان لم يكن في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود وان لم يكن في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود  
فان لم يكن في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود وان لم يكن في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود  
ان حثت في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود وان لم يكن في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود  
ان حثت في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود وان لم يكن في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود  
ان حثت في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود وان لم يكن في قوله لا يدخل فلم يحلف في قوله العود

من يتاوى في حقه فان فصل في يكون على الغور او على الورد حاضرا ولو قال ان حثت ولم اترك  
قسامه ولم يبرهنه لا حثت حتى يكون احدهما ولو قال ان حثت فلم اتركك فهو القسام امره  
فان كان زوجا ان لم يخبر جاز يتك على نفسه فافسك من نفسه في حال صدقة قسمة قبل الحث كما في  
رحمة الله على من حثت حتى يموت الرجل او اجماعه قبل التوريم وهو على الورد  
وكذا ان حثت الى قلم انك ولو قال ان حثت فلم اتركك او قال ان حثت فلم اتركك فهو على الورد  
ع الا امام حثت برهانهم من الايمان ما نصصه ولو قال ان حثت فلم اتركك فهو حثت على الورد  
ابو يوسف رحمه الله حثت على ما قال في الغور حثت في حثت ان حثت في حثت في حثت في حثت في حثت في حثت  
علاقتها بالحاضر  
القسم مكون من اربعة  
وجبادلة  
القاضي ضد الورد  
علاقتها بالحاضر

طلاق

ايان